

التنافس الدولي في القطب الشمالي: دراسة في الأهمية الاستراتيجية وسياسات القوى

الكبرى

الباحثة: حنين حسين مراح

أ.د. أسراء شريف جيجان

كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

الكلمات المفتاحية: التنافس الدولي. القوى الكبرى. القطب الشمالي

الملخص:

يشهد القطب الشمالي تصاعدًا ملحوظًا في التنافس الدولي نتيجة التحولات المرتبطة بظاهرة التغير المناخي، التي أدت إلى انحسار الغطاء الجليدي وفتح المجال أمام استغلال الموارد الطبيعية وظهور طرق ملاحية جديدة. وتبرز الأهمية الاستراتيجية للمنطقة في احتوائها على احتياطات كبيرة من النفط والغاز، فضلًا عن موقعها الحيوي في تقليص المسافات التجارية عبر عده ممرات بحرية، ما يعزز من قيمتها الاقتصادية والجيوستراتيجية. في هذا السياق، تتبنى القوى الكبرى سياسات متباينة لتحقيق مصالحها. إذ تعمل روسيا على تعزيز وجودها العسكري وتطوير بنيتها التحتية القطبية مستفيدة من موقعها الجغرافي. من جهة أخرى، تسعى الولايات المتحدة إلى احتواء النفوذ الروسي والصيني من خلال تعزيز حضورها الأمني والتعاون مع الحلفاء. أما الصين، فتركز على توسيع نفوذها الاقتصادي عبر إدماج القطب الشمالي ضمن مبادرة الحزام والطريق، مستهدفة تطوير طرق الشحن والوصول إلى الموارد. بناءً على ذلك، أصبح القطب الشمالي ساحة رئيسية لإعادة تشكيل التوازنات الدولية، حيث يتداخل البعد الاقتصادي مع الأمني، مما يعزز من أهميته في النظام الدولي المعاصر.

المقدمة:

أدت التحولات المتسارعة في المنطقة الى جعلها من اهم مناطق التنافس الدولي في العصر الحديث. ويعود ذلك إلى تغير المناخ، الذي أدى إلى ذوبان الجليد وظهور فرص جديدة لاستغلال واستثمار الموارد وفتح طرق ملاحية جديدة. وقد ساهمت هذه التطورات في تزايد اهتمام العالمي وتصاعد حدة التنافس الدولي في المنطقة لاسيما بين القوى الكبرى، إذ تسعى روسيا إلى ترسيخ نفوذها عبر تعزيز وجودها العسكري وتطوير بنيتها التحتية القطبية، مستفيدة من امتدادها الجغرافي. في المقابل تعمل الولايات المتحدة على مواجهة التمدد الروسي من خلال تعزيز حضورها الأمني وتكثيف تعاونها مع حلفائها.

كما برزت الصين كفاعل دولي صاعد يسعى إلى توسيع نطاق تأثيره في القطب الشمالي ضمن مبادرة الحزام والطريق، مما يعكس تطلعاتها الاقتصادية والاستراتيجية، وعليه، اكتسب

موضوع التنافس الدولي في منطقة القطب الشمالي أهمية متزايدة في الدراسات الجيوسياسية المعاصرة لما يحمله من اثار على توازنات القوة العالمية والأمن الدولي، فضلاً عن ارتباطه بقضايا الطاقة والبيئة والتجارة العالمية. لذا يسعى هذا البحث إلى تحليل أبعاد هذا التنافس، واستكشاف أهميته الاستراتيجية للمنطقة، وتحليل وفهم سياسات الدول الكبرى في المنطقة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من دراسة موضوع التنافس الدولي في منطقة القطب الشمالي التي تعتبر من القضايا الحيوية في النظام الدولي المعاصر، نتيجة للتحويلات المرتبطة بالتغير المناخي وما ترتب عليه من اثار تتيح استغلال موارد المنطقة وموقعها الجغرافي، كما وتبرز أهميته في دراسة سياسات القوى الكبرى وانعكاسات هذا التنافس على توازنات القوة العالمية.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول تساؤل رئيسي وهو: كيف يسهم التنافس الدولي في منطقة القطب الشمالي في إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية العالمية، وماهي طبيعة سياسات القوى الكبرى تجاه المنطقة؟ وتنبتق منه مجموعة تساؤلات فرعية هي

1. مال المقصود بمفهوم التنافس في العلاقات الدولية؟
2. ما المقصور بالمنطقة القطبية الشمالية؟ وماهي حدودها وأهميتها الاستراتيجية في العالم المعاصر؟
3. ماهي طبيعة سياسات القوى الكبرى تجاه القطب الشمالي؟ وكيف تتباين فيما بينها؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان تزايد التنافس الدولي في منطقة القطب الشمالي نتيجة اثار التغيرات المناخية، أسهم في إعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية العالمية وتبني القوى الكبرى لسياسات ذات ابعاد متعددة تجمع بين الأدوات العسكرية والاقتصادية. بالإضافة الى ان تزايد أهمية المنطقة يؤدي الى زيادة حدة التنافس ويجعله أكثر تعقيداً.

منهجية البحث:

تم الاعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي_ التحليلي من خلال تفسير مفهوم التنافس الدولي في القطب الشمالي والتعريف بالمنطقة وموقعها الجغرافي بالإضافة الى تحليل أهميتها الاستراتيجية وطبيعة سياسات القوى الكبرى تجاه المنطقة.

هيكلية البحث:

قسم البحث الى ثلاث محاور رئيسية ومقدمة وخاتمة، تناول المحور الأول: مفهوم التنافس الدولي والمفاهيم المقاربة للتنافس. واستعرض المحور الثاني التعريف بالقطب الشمالي وأهميته الجيوسياسية، اما المحور الثالث يستعرض سياسات القوى الكبرى تجاه المنطقة والمتمثلة بروسيا والولايات المتحدة الأمريكية والصين.

المحور الأول: التنافس الدولي والمفاهيم المقاربة

أولاً: مفهوم التنافس الدولي

يعبر مفهوم التنافس عن التسارع والتسابق بهدف الوصول الى المقام الأفضل، ويكون بدافع فطري لبذل الجهد في سبيل التفوق. ويعود أصل الكلمة الى المصطلح اللاتيني (Curn-Ludrere)

والتي تعني في العربية اللعب معاً، وتنافس الأشخاص في امر معين بمعنى تسابقوا فيه وتباروا فيه دون الحاق الضرر بالأطراف المشاركة (نذير، 2014). وذكر في القرآن الكريم بقوله تعالى "وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ" (سورة المطففين، الآية 26).

اما اصطلاحاً فقد عرفته منظمة التجارة العالمية على انه "مجمع الإجراءات والحزم التي يمكن استخدامها لترقية هياكل الأسواق التنافسية والسلوك التنافسي" (علي، 2024). ويعتبر التنافس ظاهرة طبيعية تبرز نتيجة لاختلاف وتضارب المصالح وسعي طرف معين لتحقيق مكاسب ومنفعة على حساب الأطراف الأخرى، وتبعاً لحجم إمكانات طرف معين مقارنة بالأطراف الأخرى. وأصبح التنافس ظاهرة تميز العلاقات الدولية خاصة بعد الحرب الباردة. وعرف التنافس من منظور سياسي على انه حالة اختلاف بين الدول لها ابعاد مختلفة قد تكون سياسية او اقتصادية لتحقيق اهداف ومصالح دولية او اقليميه دون الوصول الى مرحلة الصراع. وارتكز العديد من الباحثين في تعريفاتهم لمفهوم التنافس مستندين على أسس اقتصادية باعتبار انه مفهوم ذو أصول اقتصادية وانتقل من حقل العلوم الاقتصادية الى السياسية، ويمكن القول بان العنصر الأهم فيه هو المجال الاقتصادي كون المصالح الدولية ترتبط أكثر بالجانب الاقتصادي (طويل، 2017، ص 31).

ويشير مفهوم التنافس الدولي الى التسابق او الصراع بين الدول لغرض تحقيق مصالحها الوطنية. ويتمثل في سعي كل دولة في النظام الدولي لزيادة قوتها وهيمنتها في الساحة الدولية لضمان امنها وتحقيق أهدافها. وعرف باحثون التنافس الدولي بانه "عملية الصراع او التفاعل بين الدول التي تسعى لتحقيق مصالحها الوطنية في بيئة دولية، حيث تتنافس هذه الدول على الموارد، القوة، والنفوذ في المجالات السياسية، الاقتصادية، العسكرية" (ميرشامير، 2018).

ثانياً: المفاهيم المقاربة لمفهوم التنافس

تعرف العديد من المصطلحات في حقل العلوم السياسية بتداخلها مع مفاهيم أخرى، ومن بين هذه المصطلحات هو التنافس. اذ يتداخل مع بعض المصطلحات وهذا التداخل أدى الى صعوبة التفريق بينها في بعض الأحيان، وكذلك استخدامها كبديل عنه الا انها تختلف من حيث الدلالة عن التنافس كمفهوم. ومن هذه المفاهيم:

1. مفهوم التنافسية:

يختلف مفهوم التنافسية حسب المجال المرتبط في استخدامها وقد تطور المفهوم على مدار العقود ماراً بمجالات متعددة فقد ارتبط في السبعينات من القرن العشرين بالتجارة الخارجية، وارتبط في الثمانينات بالسياسة الصناعية، وفي تسعينيات القرن العشرين ارتبطت التنافسية بالسياسة التكنولوجية للدول، اما حديثاً فتعني التنافسية قدرة الدولة على رفع مستويات معيشة افرادها. وعلى هذا المستوى فقد عرف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية على انها "قدرة الدولة على انتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي الوقت نفسه تحقق مستويات معيشة عالية في الاجل الطويل". اما تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد عرفت التنافسية على انها "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة في ظل شروط السوق الحرة والعادلة منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي الوقت نفسه يتم تحقيق زيادة لدخل الافراد في الاجل الطويل". كما عرفها ايضاً معهد التنافسية العالمي على انها

الأداء الحالي والكامن للأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى". (معهد التخطيط العربي).

وقد شغل مفهوم التنافسية حيزاً هاماً على الرغم من الاختلاف حول تعريفها ومضمونها، حيث يختلف المفهوم باختلاف محل الحديث عنها. إلا أن الكتاب اتفقوا على أن التنافسية تمثل العنصر الاستراتيجي الذي يقدم الفرصة للتقدم وتحقيق الربح الأكبر. ويُستخدم مصطلح "التنافسية" بكثرة في البحوث التي تتناول جوانب الاقتصاد وقطاع الأعمال. ويستخدم عادة لشرح قدرة الشركات والصناعات على البقاء في ظل ظروف تنافسية، كما يُشير إلى قدرتها على المنافسة وتحسين مواقعها السوقية في مواجهة المنافسين (بهدي، غدير احمد، 2015).

2. مفهوم الصراع:

عرف لويس كوسر الباحث في علم الاجتماع الصراع بأنه "تنافس على القوة والقيم والموارد، هدفه إيذاء أو تحييد الخصوم"، كما عرفتها دائرة المعارف الأمريكية بأنه "حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد أو حاجته" وعرفته أيضاً "موقف يكون لدى الفرد فيه دافع للتدخل في نشاطين أو أكثر لهما طبيعة متضادة تماماً"، ويعرف الباحث دينيس ساندول الصراع بأنه "ظاهرة ديناميكية وهو وضع يحاول فيه طرفان على الأقل وممثلوهم تحقيق أهداف غير متفق عليها ضمن إطار مفاهيمهم ومعتقداتهم من خلال إضعاف بشكل مباشر أو غير مباشر لقدرات الآخر على تحقيق أهدافه". وعرفه ريمون ارون ضمن نطاق حقل العلاقات الدولية بأنه "فرض دولة لإرادتها على دولة أخرى بالإكراه"، وعرفه الدكتور إسماعيل صبري بأنه "تنازع الإرادات الوطنية وهو ناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها". وغالباً ما يرى بعض الكتاب والمفكرين إمكانية الجمع بين مفهومي التنافس والصراع في العلاقات الدولية فيرى البعض أن التنافس هو أحد مراحل الظاهرة الأوسع وهي الصراع التي قد تبدأ بتنافس سلمي لا عنفي حول موضوع معين وتتطور تدريجياً مع تضارب الأهداف وعدم الوصول إلى حل سلمي فتتعدد وتشابك المصالح بين الأطراف فتنتقل إلى توتر فآزمة فصراع مع إمكانية وقوع الحرب (علي، 2024، ص 4-5)

ويمكن القول أن الفرق الأساسي بين مفهومي الصراع والتنافس الدوليين يظهر في نمط القوة المستخدمة، فقد قامت العلاقات الدولية إبان فترة الحرب الباردة على الصراع الأيديولوجي بين المعسكر الشيوعي المتمثل بالاتحاد السوفيتي والرأسمالي المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية، مع غياب عنصر المواجهة المباشرة بين القوتين. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي في العام 1991 والتحول الجذري في بنية النظام الدولي تحول التركيز نحو التنافس التكنولوجي والاقتصادي والسياسي باستخدام طرق سلمية (الدمرداش، 2020، ص 46). وقد يرقى التنافس ليصبح صراعاً عندما تشتد المنافسة ولا تستطيع الأطراف الوصول إلى حلول أو قد تفشل في حسم التنافس سلمياً فيتحول التنافس إلى صراع.

3. مفهوم النزاع:

تعد النزاعات موجودة في حياة الإنسان حتى في أوقات السلم، وهدف حل النزاع هو إزالته أو الحد من نتائج النزاع السلبية أو المدمرة والمحافظة على ميزاته النافعة والمشجعة. ويشير جوزف هيميز

في كتابة "النزاع وإدارة النزاع" ان البشر هم عدائيون في الطبع وهم مخلوقات تتنازع مع بعضها البعض. وله مستويات عدة تتراوح حدتها وتتدرج من اختلاف بسيط في الرأي الى الخلاف الجدي. ويعرف النزاع الدولي بأنه "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية او حادث معين او بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية او مصالحهما"، وعرفته محكمة العدل الدولية بأنه "خلاف حول نقطة قانونية، او واقعية، او تناقض وتعارض للطروحات القانونية او المنافع بين دولتين" (حماد، 1998، ص 9-17)

وقد عرف ريمون ارون النزاع على انه "نتيجة تنازع شخصين او جماعتين او وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف او السعي لتحقيق اهداف غير متجانسة" (دورتي وبالتسغراف، 1986، ص 94). ويعرف النزاع الدولي ايضاً بأنه تصادم ارادات الدول ومصالحها الوطنية، ويكون هذا التصادم نتيجة اختلاف تصورات الدول ودوافعها وأهدافها وامكاناتها ومواردها المتاحة مما ينتج عنه سياسات دولية مختلفة من دولة الى أخرى. ورغم هذا الاختلاف تبقى غالبية النزاعات بعيدة عن نقطة الحرب. ويعرفه ريمون ارون "بأنه ليس وليد الوقت الحالي بل هو موجود منذ العصور القديمة، وهو نتيجة لتضاد المصالح" (مجيل، 2022، ص 396)

وبعد النزاع من ابرز المفاهيم المشابهة للصراع، فينما يعبر كلا المفهومين على حاله تفاعل سلبية بين الدول، ويستعملان كتنقيض لحالات الاتفاق والتجانس والتعاون، الا ان كل مصطلح له دلالات ضمنية مختلفة عن الآخر. اذ يعتبر النزاع مرحلة من مراحل الصراع ويكون اقل حدة وشمولية ويتخذ بعداً واحداً او ابعاداً مختلفة (عسكرية، سياسية، اقتصادية ...)، وتتوفر في معظم حالات النزاع البات التسوية فيكون لدى الأطراف المتنازعة حرية اختيار مواصلة النزاع او انهاءه (فتيحة، 2021)

المحور الثاني: منطقة القطب الشمالي واهميتها الجيوسياسية

اولاً: النطاق الجغرافي لمنطقة القطب الشمالي

تعرف المساحة الواقعة فوق الدائرة القطبية الشمالية بالقطب الشمالي والتي تمثل اعلى نقطة من محور دوران الأرض وتشمل المحيط المنجمد الشمالي وما يحيط به من مساحات بحرية وبرية وتمتد ضمن خطوط العرض العليا بين دائرتي عرض 66,5 شمالاً. وتلامس حدودها قارات أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، وتمتد أراضي القطب الشمالي نحو ما يقارب 27 مليون كم² وتشغل 6% من مساحة الأرض، وتشمل ثمانية دول متمثلة بروسيا والولايات المتحدة عبر الاسكا وكندا والنرويج والدنمارك عبر غرينلاند وايسلندا وفنلندا والسويد، وهيه غالباً ما يشار اليها بدول القطب الشمالي سواء كانت لها حدود بحرية مباشرة او لا (حسن، 2023، ص 405).

ومن حيث مساحة الدول القطبية تعد روسيا اكبر الدول مساحة ونسبة 40,16% من مساحة القطب الشمالي، وتعد ايسلندا اصغر الدول مساحة من الدول المطلة على القطب الشمالي وتشكل نسبة 0,87% من اجمالي مساحة القطب الشمالي (الزرجاوي، 2023، ص 14). ويؤرخ الاستكشاف للقطب الشمالي لملايين السنين على يد قبائل اسبوية حيث قامت باجتياز ما يسمى مضيق بيرينغ الحالي الذي يربط أمريكا بشمال آسيا، وتعد هذه القبائل قدماء شعب الاسكيمو التي استحوذت لاحقاً على منطقة القطب الشمالي. وان اول من قام برحلة استكشافية نحو

القطب الشمالي في العام 330 قبل الميلاد هو الملاح الاغريقي (بيثياس) من Marseille والذي وصل الى جزر شيتلاند في ايسلندا (تابت، 2018، ص38).

وتخضع المنطقة القطبية الشمالية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 والتي حددت خمس دول ذات المنطقة الساحلية للقطب الشمالي والتي تمثلت في روسيا والدنمارك عبر غرينلاند والنرويج وكندا والولايات المتحدة عبر الاسكا، اما الدول القطبية التي ليس لها حدود ساحلية فهي كل من فنلندا وايسلندا والسويد. كما وضحت حقوق ملكية الدول الخمس الساحلية في الجرف القاري والذي يمتد الى 200 ميل بحري في القطب الشمالي وفي العام 1994 دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وصدقت عليها 150 دولة من بينها روسيا والنرويج فقط من الدول التي لها حدود بحرية مع القطب الشمالي (اميرة، 2021، ص58).

ثانياً: الأهمية الجيوسياسية للقطب الشمالي

بدأت الأهمية الجيوسياسية للقطب الشمالي في الظهور قبل الحرب العالمية الثانية الا ان صعوبة الاستفادة من موارده كانت محدودة نتيجة الظروف البيئية الصعبة مما جعل الأبحاث تركز على إمكانات واثار الموقع المركزي لهذه المنطقة بين القوى الكبرى في العالم والدور الهام الذي يمكن ان يشكله القطب الشمالي في المستقبل. الا ان خلال الحرب الباردة عُد القطب الشمالي منطقة مواجهه استراتيجية، اذ كانت منطقة شديدة العسكرة وحساسة سياسياً بالنسبة للاتحاد السوفيتي السابق، وشكلت الغواصات العمود الفقري لقدرات السوفييت وتم تعزيز هذه القدرات مع زيادة القوة البحرية السوفيتية في اوائل الستينات فصاعداً (Macalister 2010).

وشهدت منطقة القطب الشمالي أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة نتيجة للتغيرات المناخية مثل ظاهرة الاحتباس الحراري، وذوبان الجليد الذي أدى الى فقدان مساحات واسعة كانت مغطاة بالجليد. مما دفع القوى الكبرى لمحاولة الاستفادة من الثروات الطبيعية للمنطقة، وما تتمتع به من ثروات كالغاز الطبيعي والنفط والمعادن النادرة، من جانب اخر برزت طرق للتجارة الدولية وممرات بحرية جديدة تساعد على التخلص من الازمات الدولية في مناطق عدة حول العالم (مهدي، 2023، ص 176)

ففي حين اقتصر القطب الشمالي سابقاً على الزيارات الاستكشافية فقط، الا انه بعد التغيرات المناخية والتكنولوجية وتطور تقنيات استخراج النفط بات المحيط المنجمد الشمالي قابلاً للملاحة، ومن الناحية الجغرافية تشغل منطقة القطب الشمالي 6% من مساحة الأرض، يغطي الجرف القاري حوالي ثلث هذه المساحة بعمق يصل حتى 500 متر، وثلث اخر يشغله البر، بينما يشكل الجزء المتبقي المياه البحرية المفتوحة. وهو بمثابة بحر داخلي مرتبط بالمحيط عبر مضيق بارنس وبيرنغ بين غرينلاند وكندا. وقد وضعت اتفاقية حقوق الملكية في الجرف القاري لقانون البحار حدوداً لكل من الدول الخمسة المطلة تمتد الى 200 ميل بحري في القطب الشمالي. وان اول من اكتشف حقل نفطي وغازي في القطب الشمالي عام 1962 هو الاتحاد السوفيتي السابق في بحر كارا قرب سيبيريا الغربية، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية عام 1968 حيث جاء الاكتشاف الثاني في الاسكا على بعد 250 ميل عن القطب الشمالي. وقد قدر تواجد 22% من البترول، و78% من الغاز العالمي بهذه المنطقة، بحسب تقديرات هيئة المساحة

الجيولوجية الأمريكية. وقد اكتشفت روسيا أكثر من 43 حقل للنفط والغاز، متقدمة بذلك على الولايات المتحدة الأمريكية بـ 11 حقلاً (بن مشبرج، 2019، ص 43-45). كما أن للمنطقة القطبية الشمالية أهمية بارزة في مجال الشحن الدولي فقد أدى ذوبان الجليد إلى إمكانية توفير ثلاث طرق رئيسية للشحن تهم الصين ودول آسيا، فمثلاً من المتوقع إن يكون الممر الشمالي مفتوحاً للنقل البحري خلال فصل الصيف ويوفر طريقاً أقصر بحوالي 6400 كم إلى أوروبا. وتنتج المنطقة بمقدار 13% من نفط العالم وربع إنتاج الغاز الطبيعي العالمي، فهي تحتوي على ثروة كبيرة من البترول والموارد المعدنية والغاز الطبيعي. وتشير معظم الدراسات إلى أن نسبة كبيرة من الاحتياطيات العالمية غير المكتشفة للنفط تقع في القطب الشمالي حيث اكتشف أكثر من 400 حقل نفطي وغاز طبيعي شمال المنطقة القطبية الشمالية (الياسري، 2024، ص 5).

ووفق النظرية التي قدمها سبيكمان أحد أساتذة العلاقات الدولية الأمريكية فهناك أهمية جيوبوليتيكية لمنطقة أرض الهامش والتي أطلق عليها اسم الريملاند (Rimland) ويقصد بها "أن من يملك القطب الشمالي يتحكم في مصير العالم" (اميرة، 2021، ص 53). وتشمل المنطقة القطبية الشمالية على عدة مسارات للنقل البحري ومنها: (Rodrigue & Notteboom, n.d)

1. الممر الشمالي الغربي (NWP): هو الطريق البحري بين المحيطين الأطلسي والهادئ عبر المحيط المنجمد الشمالي، على طول الساحل الشمالي لأمريكا الشمالية عبر الممرات المائية عبر أرخبيل القطب الشمالي الكندي.
2. طريق البحر الشمالي (NSR): وهو الطريق بين المحيطين الأطلسي والهادئ ويطلق عليه أيضاً الممر الشمالي الشرقي.
3. الطريق البحري العابر للقطب (TSR): ويمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ عبر مركز المحيط المنجمد الشمالي.

المحور الثالث: سياسات القوى الكبرى في القطب الشمالي

أن تمتع منطقة القطب الشمالي بمزايا اقتصادية واستراتيجية والتي برزت نتيجة التغيرات المناخية والبيئية التي شهدتها المنطقة جعلها مجالاً حيوياً جديداً للتنافس خصوصاً بين القوى الكبرى، مما جعل هذه القوى تتسارع لتأمين وجودها في المنطقة للاستفادة من موقعها الاستراتيجي ومواردها الطبيعية والحصول على مكاسب اقتصادية وسياسية وعسكرية.

أولاً: سياسة روسيا في القطب الشمالي

تعد روسيا من أبرز الفاعلين عالمياً في مجال الطاقة إذ تحتل المرتبة الأولى من حيث الاحتياطي المؤكد للنفط العالمي بالإضافة إلى امتلاكها أكبر مخزون نفطي، ويشكل قطاع الطاقة دعامة رئيسية للاقتصاد الروسي، وقد حافظت روسيا على دورها في إدارة الصناعات الطاقوية من خلال شركات مثل (غاز بروم) في مجال الغاز الطبيعي و(لوك اويل) في مجال النفط. وتبعاً لذلك وضفت روسيا هذا القطاع لتعزيز تواجدتها في القطب الشمالي لاستغلال موارد المنطقة في ظل التنافس الدولي على المنطقة (إبراهيم، 2021، ص 409)

وتمثل روسيا الدولة الأكثر أهمية في منطقة القطب الشمالي ولها مصالح واهداف سياسية واقتصادية وأمنية في المنطقة، إذ يقدر احتواء المنطقة على أكثر من 20% من الاحتياط العالمي

غير المكتشف للهيدروكربون معظمها يقع في الجزء الروسي من منطقة القطب الشمالي (كريم، 2023، ص 1997). وتسهم المنطقة بما يقارب 90% من إجمالي إنتاج الغاز الروسي، وحضت المنطقة بأهمية عسكرية بالغة للاتحاد السوفيتي ابان الحرب الباردة وتراجع الاهتمام بعد انهيار الاتحاد حتى عام 2007 حيث عاد الاهتمام بالمنطقة واستأنفت القوات الروسية تواجدها ونشاطها في المنطقة وقامت احدى الغواصات الروسية بنصب العلم الروسي المصنوع من مادة التيتانيوم غير القابلة للصدأ في قاع القطب الشمالي على عمق 4261 ميل، وفي عام 2009 قامت الحكومة الروسية بأصدار اول وثيقة سياسية شاملة لروسيا تجاه القطب الشمالي بعنوان "سياسة الاتحاد الروسي في القطب الشمالي" (البوبي، 2021، ص 130)،

وفي عام 2015 بدأت روسيا بترميم وتوسيع منشأتها العسكرية في "نوفايا زيميليا Novaya Zemlya" ووضع خطة لنشر صواريخ مضادة للطائرات من طراز "s-400" في أرخبيل نوفايا زيميليا، فضلاً عن قذائف مضادة للطائرات وراجمات صواريخ في احد مطارات القطب الشمالي التابع لروسيا (عبد العال، 2024). وقد أشار "الكسندر غولتس Alexander Golts" الخبير العسكري ونائب رئيس تحرير دورية "يزهيندينفني زهورنال" الى المكانة البارزة التي يحتلها القطب الشمالي للاستراتيجية الروسية، نتيجة رؤية الرئيس فلاديمير بوتين الذي اعتبر المنطقة القطبية الشمالية ووصفها بأنها معجزة جغرافية ونقطة لانطلاق وازدهار الأجيال الروسية المستقبلية، كما أضاف باعتقاد بوتين بأن في حال حصلت روسيا على المنطقة، ستواجه مساعي دول أخرى للسيطرة عليها، مما يستوجب الدفاع عنها. كما اكد "كريستيان اتلاند Kristian Atland" الاكاديمي الروسي ان روسيا في استراتيجيتها السابقة تجاه القطب الشمالي تدخل نطاق الامن القومي الروسي، وانها باتت تنطلق من مصالح اقتصادية روسية (بن مشيرح، 2019، ص 48).

لذلك فان روسيا تنظر الى التوسع الأمريكي-الأوروبي في مناطق الجوار بوصفه محاولة لتطويقها، ونتيجة لذلك تعمل روسيا على ضمان مصالحها في المناطق التي تعدها ضمن مجالها الحيوي واستعدادها لاستخدام القوة العسكرية وهذا ما اشارت اليه في الاستراتيجية الروسية لعام 1994 (الانباري، 2024). علاوة على ذلك فقد حددت الحكومة الروسية في العام 2020 مصالحها الوطنية في المنطقة والتي تمثلت في استخدام كقاعدة استراتيجية للموارد، واعتماد الطريق الممر البحري الشمالي كممر وطني للنقل. واستمرت القوات العسكرية الروسية في تعزيز تواجدها في المنطقة وتحديث القدرات الدفاعية بالإضافة الى تطوير البنى التحتية العسكرية، وتم انشاء 6 قواعد عسكرية مزودة بأنظمة دفاع جوية "s-400" (البوبي، 2021، ص 130).

وفي نوفمبر 2023 ابحرت اول ناقلتي نفط روسية عبر القطب الشمالي من ميناء مورمانسك الى الصين، وقد استغرقت الرحلة 10 ايام عبر ممر تجاري اخر، إضافة الى انشاء قناة تشيناي _ فلاديفوستوك لتكون رابطة الشمال والجنوب كممر نقل دولي. وقد اجرت روسيا أحد أكبر مناوراتها النووية الاستراتيجية في منطقة القطب الشمالي وهي مناورة "جروم Grom" عام 2022، تزامناً مع ختام مناورات حلف شمال الاطلس لاختبار قدرات منظومة الردع النووي. وقد سعت روسيا لأنشاء كاسحات جليد نووية لتسبق غيرها، حتى انها باتت تملك روسيا ما يتجاوز 50 كاسحة جليد نووية قادرة على الحركة في البيئية الجليدية الصعبة. وبات القطب الشمالي ركيزة أساسية لرؤية روسيا كقوة عظمى في نظام عالمي جديد (سعد، 2024، ص 13_15).

ثانياً: سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في القطب الشمالي

ترجع أهمية القطب الشمالي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية منذ ان أصبحت دولة قطبية بعد ان قامت في عام 1867 بشراء الاسكا من روسيا القيصرية بحوالي 2,7 مليون دولار. وبهذا تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من مستورد الى مصدر للنفط، الا ان اهم المكاسب الاستراتيجية هو منح الولايات المتحدة الأمريكية حدود مباشرة مع القطب الشمالي عبر الاسكا فهي تعتبر الساحل الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية ويوفر لها موقعاً جيوسياسياً بالقرب من روسيا ومجاور لكندا، وإمكانية الوصول الى بحر بيرنغ تشوكشي وبوفورت، مما ابرز خلافات حدودية مع كندا في ما يتعلق بالحدود البحرية في بحر بوفورت (الخفاجي، 2023، ص 136). ولم تكن المنطقة القطبية الشمالية ذات أهمية في السياسة الأمريكية الا ابان فترة الحرب الباردة اثناء المواجهة العسكرية السياسية مع الاتحاد السوفيتي بسبب موقعها الجغرافي المناسب لاطلاق صواريخ باليستية عابرة للقارات في حال حدوث نزاع عسكري او تصعيد التوترات مع قوات الاتحاد السوفيتي. وقد حاولت الولايات المتحدة استثمار تميزها وانفرادها في الهيمنة الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وحاولت إعادة صياغة وتنظيم العلاقات الدولية بما يتناسب مع مصالحها، وقد حددت إدارة الرئيس بيل كلينتون الملامح والاهداف البارزة للنظام الدولي الجديد حيث جاء في وثيقة الامن القومي الأمريكي لعام 1997 ان الولايات المتحدة تسعى لتهيئة الظروف في العالم بحيث لا تهدد مصالحها، وان تكون لها قدرة مواجهة هذه التهديدات في حال حدوثها. كما بينت الوثيقة سمات النظام الدولي الجديد وتأتي في مقدمه هذه السمات عدم سيطرة قوة معادية للولايات المتحدة في المناطق التي تمثل أهمية استراتيجية للولايات المتحدة وهذا ما يفسر سلوك وسياسات الولايات المتحدة في منطقة القطب الشمالي (الانباري، 2020).

ومع انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991 فقد تراجعت اهتمامات الولايات المتحدة في المنطقة القطبية، حتى بدايات القرن الحادي والعشرين حين بدأت روسيا بتكثيف انشطتها في القطب الشمالي واعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية تحدياً لوجودها (الموسوي، 2023، ص 559).

وقد اصدرت الادارة الأمريكية في 9 يناير 2009 ابان عهد ولاية الرئيس جورج دبليو، توجية رئاسي للأمن القومي حين بلغت ذروة التفكير الاستراتيجي في القطب الشمالي والذي انشئ على اثره سياسة جديدة امريكية في المنطقة لمعالجة قضايا الأمن المتعلقة بالحدود والحوكمة، والجرف القاري، والنقل البحري وقضايا اقتصادية. فضلاً عن قضايا للحفاظ على البيئة وحمايتها. وتبنت ادارة الرئيس اوباما رؤية استراتيجية للقطب الشمالي على اعتبار انه جزء من منظومة الامن القومي الأمريكي، ووفق هذه الرؤية اتخذت اجراءات تنظيمية منها استحداث مناصب جديدة تمثلت في الممثل الخاص للولايات المتحدة في المنطقة، ومدير تنفيذي للجنة التوجيهات المعنية بالسياسات القطبية. وتعزيز الدور الأمريكي في شؤون القضايا المتعلقة بالقطب الشمالي (محمد، 2023، ص 131).

وفي ولاية دونالد ترامب الأولى أصدر مذكرة تتضمن امر لجهاز خفر السواحل بشراء سفن نووية كاسحة للجليد، بهدف انهاء تفرد روسيا في مجال كاسحات الجليد النووية. مما أدى لاحتدام

الصراع على النفوذ في المنطقة، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الخامسة من حيث عدد كاسحات الجليد ضمن قائمة الدول المتنافسة في المنطقة القطبية الشمالية فهي تمتلك خمسة سفن كاسحة للجليد وثلاثة تعترم بنائها (عبد الرضا، 2024، ص 466). وفي عام 2019 عبرت الولايات المتحدة عن مخاوف شديدة بشأن الطموحات الصينية والروسية في المنطقة، وقد وصف مايك بومبيو الوزير الأسبق للخارجية الأمريكية السلوك الروسي بأنه عدواني، فضلاً عن السلوك الصيني في المنطقة مما يثير الشكوك نحو نواياها وتطلعها للتواجد عسكرياً في المنطقة بشكل دائم ولا يقتصر تواجدها على تطوير البنى التحتية. وفي العام نفسه كشفت وزارة الدفاع الأمريكية عن النهج الاستراتيجي الأمريكي تجاه المنطقة لحماية مصالح الامن القومي الأمريكي في المنطقة. وفي العام 2020 قامت الولايات المتحدة بتصعيد عسكري في المنطقة وبدأت في تنظيم دوريات بحرية لأول مره عقب الحرب الباردة في بحر بارنتس حيث تتواجد فيه الغواصات الروسية (البويهي، 2021، ص 132).

وقد عبر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في عام 2019 رغبته في شراء جزيرة غرينلاند من مملكة الدنمارك والتي قبلت بالرفض ويستند في هذه الرغبة الى اعتبارات استراتيجية فتعتبر غرينلاند نقطة ارتكاز للأمن القومي الأمريكي، وتعزز قدراتها الدفاعية للتصدي لأي هجمات صاروخية محتملة. إضافة الى إمكانية استغلال الموارد المتاحة في غرينلاند والسيطرة على طرق التجارة الدولية الجديدة، والحد من التمدد الروسي الصيني (التميمي، 2025، ص 5).

ثالثاً: الصين

بدأت الصين نشاطها الرسمي في المنطقة القطبية الشمالية عبر قاعدة بحثية في سفالبارد، النرويج عام 2003، واعتمدت جمهورية الصين دوافع علمية وبحثية للوصول الى المنطقة، كأنشطة الاستكشاف العلمي وتطوير البنى التحتية والتي شكلت غطاءً لأنشطتها الاستراتيجية والاقتصادية في القطب الشمالي، وفي عام 2009 أنشأت معهد أبحاث القطب الشمالي. واستثمرت الصين أكثر من 90 مليار دولار في البنى التحتية ومشاريع في المنطقة القطبية يتركز جزء كبير منها في قطاعي الطاقة والمعادن (الموسوي، 2023، ص 565).

وعلى الرغم من ان الصين ليست دولة قطبية ولا تمتلك حدود مع القطب الشمالي الا انها سعت للحصول على عضوية في العديد من المنظمات الدولية ذات الصلة بالمنطقة، وتحسين علاقاتها الدبلوماسية مع دول القطب الشمالي. وتعرف الصين نفسها كدولة قريبة من القطب الشمالي، حيث اعلن الرئيس "شي جين بينغ" في عام 2014 رغبته في ان تصبح الصين قوة قطبية بعد ان تمكنت من الحصول على صفة مراقب دائم في مجلس القطب الشمالي عام 2013 (Descamps, 2019). وأصدرت الصين في عام 2011 الخطة الخمسية الثانية عشر للتنمية العلمية والتكنولوجية البحرية، وان الهدف الأساسي منها هو تعزيز مكانة الصين في الشؤون القطبية لحماية مصالحها. كما أصدرت في عام 2017 وثيقة بعنوان (مفهوم التعاون في البحر في اطار مبادرة الحزام والطريق) وتأكيد تطوير طريق الحرير القطبي (حنون، 2024، ص 119).

كما وسعت روسيا الى توثيق علاقتها الاقتصادية مع الصين بعد فرض العقوبات الاقتصادية والمالية القاسية على روسيا من قبل الدول الغربية، نتيجة لضمها شبه جزيرة القرم الأوكرانية عام 2014 إضافة للتوغل اللاحق في أوكرانيا الذي بدأ في فبراير 2022. وتتكامل مصالح الصين في

قطاعي الطاقة والشحن مع أهداف روسيا الاقتصادية المنطقة، مما يعزز التعاون الروسي الصيني الذي اضعف بعداً إضافياً من التعقيد على المشهد الجيوسياسي في القطب الشمالي، مما زاد من حدة التنافس بين القوى العظمى في المنطقة (،Türker،2014. P.99).

وفي ضوء ذلك أدرك الطرفان بأن هذا التقارب الروسي الصيني كان الخيار الأنسب لهما والعمل في شكل تحالف استراتيجي وجبهة موحدة لمواجهة التحديات التي تتعرض لهما، بالإضافة الى ان العلاقات التي تجمع روسيا والصين أصبحت عامل قوة للطرفين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عكس ما كانت عليه سابقاً، وذلك نتيجة لطبيعة الأهداف والمصالح المشتركة بينهما التي تحولت الى شراكة فعلية (محمد، 2024).

وفي مطلع العام 2018 أعلنت بكين عن استراتيجيتها تجاه القطب الشمالي، فضلاً عن اعلانها كتابها الأبيض لطريق الحرير القطبي حيث دافعت عن حقها في الملاحة وترى الصين بأن لها مصالح رئيسية في القطب الشمالي وفاعل نشط في المنطقة وفي عامي 2022-2023 نفذت الصين وروسيا عمليات مشتركة في المنطقة بالقرب من الاسكا مما اثار قلق الولايات المتحدة من هذا التعاون الروسي الصيني، كما تم توقيع اتفاقية تعاون بين خفر السواحل بين روسيا والصين في عام 2023 مما عزز قدرة الطرفين على مراقبة أنشطة الولايات المتحدة الأمريكية في القطب الشمالي (سمير، 2025).

الخاتمة:

في ضوء ما تقدم في هذا البحث يمكن القول بأن القطب الشمالي بات يمثل أحد اهم ميادين التنافس الدولي في النظام العالمي المعاصر، وذلك بفعل التحولات البيئية الناتجة عن التغير المناخي والتي أدت إلى ذوبان الجليد وفتح آفاق جديدة للاستثمار الاقتصادي والملاحة البحرية. وقد أسهمت هذه التحولات في بروز الأهمية الجيوسياسية للمنطقة، لتصبح محوراً لتنافس القوى الكبرى. كما بين البحث أن سياسات القوى الكبرى في القطب الشمالي اتسمت بالتباين والتنافس، حيث تسعى روسيا إلى تعزيز وجودها الاقتصادي والعسكري، بينما تحاول الولايات المتحدة احتواء النفوذ الروسي عبر تعزيز حضورها الأمني، من جهة أخرى تسعى الصين إلى توسيع نفوذها الاقتصادي من خلال ربط المنطقة بمبادرة الحزام والطريق.

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن القطب الشمالي أصبح منطقة استراتيجية تعكس طبيعة التحولات في موازين القوة العالمية بعد ان كانت منطقة جغرافية هامشية، وتبرز فيه تداخلات معقدة بين الأبعاد الاقتصادية والأمنية والبيئية، مما يجعل دراسته ذات أهمية متزايدة في فهم مستقبل النظام الدولي.

الاستنتاجات:

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات الرئيسة منها:

1. ان التحولات المرتبطة بظاهرة تغير المناخ وما نتج عنه من انحسار الغطاء الجليدي وفتح المجال لاستغلال موارد المنطقة جعلها أحد اهم مناطق التنافس الناشئة.
2. ازدياد الأهمية الاستراتيجية للمنطقة نتيجة احتوائها على موارد طبيعية، بالإضافة إلى دورها في اختصار المسافات التجارية عبر ممرات بحرية جديدة.

3. تتعدد ابعاد التنافس الدولي في القطب الشمالي إذ يجمع بين الابعاد الاقتصادية والأمنية والجيوسياسية، مما يجعله تنافساً معقداً.

4. تتباين سياسات القوى الكبرى تجاه المنطقة حيث تسعى روسيا لتعزيز السيطرة والنفوذ في المنطقة، بينما اعتمدت الولايات المتحدة على سياسات التوازن والاحتواء، في حين تعمل الصين على توسيع تواجدتها في المنطقة عبر مبادرات اقتصادية مثل الحزام والطريق.

قائمة المصادر العربية:

1. نذير، حمدي محمد، 2014، ظاهره التنافس في العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي.
2. القران الكريم، سورة المطففين، الاية 26.
3. علي، جهاد عباس، 2024، التنافس في العلاقات الدولية (دراسة في الاطار المفاهيمي)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
4. طويل، نسيم، 2017، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة، العدد 10.
5. مبرشامير، جون، 2018، مأساة سياسات القوى العظمى، ترجمة محمد علي الزعبي، دار الكتاب العربي.
6. المعهد العربي للتخطيط، التنافسية وطرق قياسها، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، 2018.
7. بهدي واحمد، عيسى وسليمة غدير، 2015، الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الانفتاح الاقتصادي الجديد، مجلة التنمية الاقتصادية الجزائرية ARED، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
8. علي، جهاد عباس، 2024، التنافس في العلاقات الدولية (دراسة في الاطار المفاهيمي)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
9. الدمرداش، محمود محمد، 2020، ظاهرة التنافس الاقتصادي الدولي وانعكاساتها على التعايش السلمي بالتركيز على قضايا التجارة والتنمية الشاملتين، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الأزهر، العدد الأول، المجلد 32.
10. حماد، كمال، 1998، النزاعات الدولية: دراسة قانونية دولية في علم النزاعات، الدار الوطنية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
11. دورتي، جيمس وبالتسغراف، روبرت، 1986، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي.
12. مجبل، علي مزاحم، 2022، التنافس على قيادة العالم في النظام الدولي الجديد، مجلة معهد العلمين للدراسات العليا، العدد 8.

13. فتيحة، فرقاني، 2020، محاضرات في مقياس تحليل النزاعات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.
14. حسن، جمال فليح، 2023، الاستثمار الاقتصادي في منطقة القطب الشمالي وتأثيره في الاقتصاد العالمي، مجلة الجامعة العراقية، العدد 62، المجلد 2.
15. الزريجاوي، رغد سعد فزاع، 2023، التحليل الجغرافي السياسي للتنافس الإقليمي والدولي على القطب الشمالي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى.
16. تابت، ايلي، 2018، القطب الشمالي كمركز جذب للصراعات الدولية المستقبلية وتأثيره على الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، الجامعة اللبنانية.
17. اميرة، بوفرشه، 2021، جيوبوليتيك التنافس الأمريكي الروسي الراهن في القطب الشمالي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 مايو 1940_قائمة، الجزائر.
18. مهدي، انجي، 2023، التنافس الدولي في القطب الشمالي دراسة حول الاستراتيجية الروسية في المنطقة، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 24، العدد 2.
19. بن مشبرج، أسماء، 2019، القطب الشمالي في الاستراتيجية الروسية: فضاء جديد لمواجهة الأطلسية، مجلة قضايا اسبوية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الأول 2019.
20. الياسري، فاضل حسن كطافة، 2024، الاستراتيجية الصينية في منطقة القطب الشمالي، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، المجلد 57، العدد الأول.
21. إبراهيم، نهلة إسماعيل، 2021، اثر متغير عامل الطاقة على التنافس الأمريكي_ الروسي في اوربا، مجلة العلوم السياسية، جامعه بغداد.
22. كريم، سارة جبار، 2023، التنافس الإقليمي والدولي على القطب الشمالي، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد 5، العدد 3.
23. الانباري، احمد عبد الأمير، 2024، تأثير الحرب الروسية_ الأوكرانية في النظام الدولي: التدافعات المكانية والأزاحات الجغرافية، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد 95-96.
24. البويبي، منى علي، 2021، القطب الشمالي ساحة جديدة للمنافسة، مجلة افاق استراتيجية، العدد 2.
25. عبد العال، رمضان محمد، 2024، الاستراتيجية الروسية في القطب الشمالي، مركز الدراسات العربية الاوراسية.
26. سعد، عزت، 2024، استراتيجية الجليد والثلج: التحركات الروسية والصينية الجديدة في القطب الشمالي، اتجاهات اسبوية، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد الأول.

27. الخفاجي، مصطفى عبد الرسول احمد، 2023، استراتيجية التنافس الروسي_الأمريكي في القطب الشمالي، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد 8.
28. الانباري، احمد عبد الأمير، 2020، التنافس الروسي الأمريكي في الشرق الأوسط: صراع القوى والادوار: سوريا نموذجاً، مجله العلوم السياسية، جامعه بغداد، العدد 60.
29. الموسوي، عصام سرحان عذيب، 2023، التنافس الاستراتيجي على منطقة القطب الشمالي، مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 9.
30. محمد واخرون، هديل احمد واخرون، 2022، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة القطب الشمالي: دراسة للابعد الجيوبوليتيكية منذ العام 2007، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، العدد 22.
31. عبد الرضا، سارة قاسم، 2024، التنافس الروسي_الأمريكي على الطاقة في منطقة القطب الشمالي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 77.
32. التميمي، حسين، 2025، مساعي ترامب لضم غرينلاند وأثرها على التنافس الدولي في القطب الشمالي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
33. حنون، حيدر حسين، 2024، الأهمية الجيوسياسية لمنطقة القطب الشمالي في السياسات العامة، رسالة ماجستير، كلية القانون والعلوم السياسية، الجامعة العراقية، بغداد.
34. سمير، هند، 2025، حدود المخاوف الأمريكية من الدور الصيني في القطب الشمالي.
35. محمد، زيدون سلمان، 2024، روسيا والصين: محفزات وقيود التعاون في جنوب شرق اسيا، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 68.

قائمة المصادر الإنجليزية:

1. Macalister, Terry. "Climate Change Could Lead to Arctic Conflict, Warns Senior NATO Commander." The Guardian, 11 October 2010. In Øyvind Østerud and Geir Hønneland, Geopolitics and International Governance in the Arctic.
2. The Geography of Transport Systems, available at: <https://transportgeography.org/contents/chapter1/transportation-and-space/polar-shipping-routes>.
3. Descamps, Maud. The Ice silk Road: is China a "Near-Arctic State"? Stockholm, 2019

4. Haşim TÜRKER, "Chinas Arctic Aspirations and Polar Silk Road: Implications for Great Power Competition", Current Perspectives in Social Sciences 28, no.1 (2024): p99, <https://doi.org/10.54387/rasobed.145475>.

International competition in the North Pole: a study of the strategic importance and policies of the great powers

Haneen Hussein Marah

prof. Dr. Esraa Sharif Jijan

College of Political Science

University of Baghdad



Hanin.dafar2401@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Keywords: International competition . major powers . Arctic

Summary:

The Arctic is witnessing a significant escalation in international competition due to transformations linked to climate change, which has led to ice cover loss, opened up opportunities for exploiting natural resources, and created new shipping routes. The region's strategic importance stems from its vast oil and gas reserves, as well as its vital role in shortening trade distances via several sea lanes, thus enhancing its economic and geopolitical value. In this context, major powers are adopting divergent policies to advance their interests. Russia is working to strengthen its military presence and develop its Arctic infrastructure, leveraging its geographical location. Meanwhile, the United States seeks to contain Russian and Chinese influence by bolstering its security presence and cooperating with allies. China, for its part, is focused on expanding its economic influence by integrating the Arctic into its Belt and Road Initiative, aiming to develop shipping routes and access resources.

Consequently, the Arctic has become a key arena for reshaping international balances, where economic and security dimensions intersect, further amplifying its importance in the contemporary international system.